



## مجلة العلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: العنف وتأثيره على الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003 لغاية 2013 : دراسة في العاملين الداخلي والخارجي

اسم الكاتب: أ.د. خلود محمد خميس، م.م. يثرب خطاب منديبل

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/1244>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/11 08:38 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political – يرجى التواصل على [info@political-encyclopedia.org](mailto:info@political-encyclopedia.org)

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالى ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المنشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



**العنف وتأثيره على الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003 لغاية عام 2013: دراسة في العاملين الداخلي والخارجي**  
*Violence and its impact on political stability in Iraq  
After the year 2003: a study in the internal and external Factors*

الكلمة المفتاحية : العنف، الاستقرار السياسي، العراق.

**Keywords:** : violence, political stability, Iraq

**أ.د. خلود محمد خميس**  
**الجامعة المستنصرية - كلية العلوم السياسية**  
*Prof. Dr. Kholoud Muhammad Khamis  
Al-Mustansiriya University - College of Political Science  
E-mail: dr.khloodmahamad@yahoo.com*

**م. م. يثرب خطاب منديل**  
**جامعة تكريت كلية - العلوم السياسية**  
*Assistant Lecturer Yathrib Khattab Mandeel  
Tikrit University - College of Political Sciences  
E-mail: yathrib-2021@tu.edu.iq*



## ملخص البحث

### *Abstract*

لقد تعددت المفاهيم والمصطلحات التي تحاول توضيح العنف ولكن يبقى التعريف السائد والمتداول داخل المجتمعات هو الاستخدام غير المشروع للقوة المادية بأساليب متعددة لإلحاق الأذى بالأشخاص والاضرار بالممتلكات وبالتالي خلق العديد من النتائج التي ادت الى خلق حالة عدم الاستقرار السياسي داخل العراق منذ عام 2003 وقد تبوعت ظاهرة العنف في مسبباتها واهدافها فالأسباب الداخلية والعوامل الخارجية تناغمت مع بعضها لأجل ان تسبب العديد من اشكال العنف داخل العراق وبالتالي سيادة عدم الاستقرار ولسنوات عديدة فخروج المحتل من اراضي العراق لم يخفف من حالات العنف بل ان سنوات معينة ازداد فيها في استخدام العنف ضد عموم اطياف الشعب العراقي.

## المقدمة

### *Introduction*

لقد تعددت المفاهيم والمصطلحات التي تحاول توضيح العنف ولكن يبقى التعريف السائد والمتداول داخل المجتمعات هو الاستخدام غير المشروع للقوة المادية بأساليب متعددة للحق الأذى بالأشخاص والاضرار بالمتلكات ويتضمن ذلك معانٍ العقاب والاغتصاب والتدخل في حريات الاخرين، وبالتالي خلق العديد من النتائج التي تؤدي الى خلق حالة عدم الاستقرار السياسي في داخل المجتمعات.

وقد انطبق الحال على المجتمع العراقي لاسيما خلال الحقب الماضية من عمر الدولة العراقية الا انه كان في اشدتها ما بعد عام 2003 بعد سقوط هيكل وبني ومؤسسات الدولة العراقية على يد الاحتلال الامريكي للعراق في نيسان من ذلك العام، فكان للعاملين الداخلي والخارجي تأثير كبير وهم في اثارة حالة عدم الاستقرار التي شهدتها البلد لسنوات عديدة.

فالعامل الداخلي تضمنته العديد من الاسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والخارجي تضمنته التدخلات التي جاءت بفعل تدخل اطراف وقوى في الداخل العراقي بهدف تحقيق المصالح الذاتية الانية والمستقبلية. وسوف تحاول معالجة الموضوع من خلال ما اقترح من الاهمية والفرضية والاشكالية والمنهجية والهيكلية التي وضعت للدراسة:

#### أهمية البحث:

#### *The Importance of the Study:*

تأتي أهمية البحث من مسألة شكلت معضلة لأمن العراق واستقراره الداخلي وهي ازدياد الضحايا والتي ذهبت ارواحهم بفعل ازدياد ظاهرة العنف داخل العراق والتي تشخيص اسبابها لعوامل داخلية وخارجية، حتى لم يعد فهم الاسباب الحقيقة من قبل المواطن العادي.

#### اهداف البحث:

#### *The Aim of the Study :*

ان الغاية من دراسة هذا الموضوع لأجل الوقوف على جوانب واسباب ازدياد العنف داخل العراق وهل هنالك حلولاً حالية لتفاديها والقضاء عليها.

**اشكالية البحث:**

*The Problem of the Study:*

من خلال دراستنا سوف نطرح العديد من التساؤلات والتي من خلالها نستطيع التوصل الى اثبات التساؤلات التي قامت على اساسها الدراسة واما :

1. ماهية العنف؟
2. ما هي جدلية العلاقة بين ظاهرة العنف وعدم الاستقرار السياسي في العراق؟
3. ما هو دور العوامل الداخلية لازدياد ظاهرة العنف او ردعه؟
4. كيف تؤثر العوامل الخارجية من تنمية ودعم اسباب العنف داخل العراق؟
5. ما هو مستقبل العنف في العراق؟ وهل سيفع عنده حد معين ام سيزداد وما هي اثاره المستقبلية على الداخل العراقي اجتماعيا امنيا وسياسيا واقتصاديا؟

**فرضية البحث:**

*The Hypothesis of the Study:*

ان كل ظاهرة تظهر داخل مجتمع ما لابد ان يكون لها اسبابها ومنها العوامل الداخلية والخارجية كالعنف الذي شكل اهم مظاهر عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003 ولغاية عام 2013 .

**المنهجية:**

*The Methodology:*

لقد تم اعتماد منهج التحليل النظري ومنهج الاستشراف المستقبلي لإعداد الدراسة.

**هيكلية البحث:**

*The Structure of the Study:*

تضمن البحث عدة محاور:

المقدمة. المبحث الاول: جدلية العلاقة بين العنف وعدم الاستقرار السياسي . المبحث الثاني: العوامل الدافعة الى العنف وعدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003 لغاية عام 2013. المبحث الثالث: تداعيات العنف على الاستقرار السياسي في العراق(مشاهد مستقبلية).

## المبحث الأول

### *First Section*

#### **جدلية العلاقة بين العنف وعدم الاستقرار السياسي**

*The dialectic relationship between violence and political instability*

لقد تحدث عن العنف العديد من المفكرين منذ عدة قرون ومنهم (هوبس) والذي قال فيه (ان الرغبة كمنطلق تؤدي الى العنف) كما تحدث (فرويد) عن العنف الفطري ثم جاء علماء النفس الاجتماعي بنظرية العنف المكتسب فركزوا على دور البيئة في اكساب الشخصية الفردية او الجماعية صفة العدوانية وقالوا ان الانسان يتعلم نماذج العنف ويقلدها<sup>(1)</sup>.

وإذا كانت السياسة تنطوي على العنف بعنصره المادي والمعنوي ولأنها مقرونة دائما بالاستيلاء على السلطة ومارستها، فإن كل اجرار هو عنف، حيث يعرف (نيبورغ) العنف السياسي بأنه (اعمال التمزيق والتدمير والاضرار التي يكون غرضها هو اختيار اهدافها او ضحاياها والظروف المحيطة بها وانجازها واثارها ذات دلالات سياسية اي ت نحو الى تغيير سلوك الآخرين في موقف تساومي له اثاره على النظام الاجتماعي<sup>(2)</sup>.

ولكن لا يمكن الركون الى فهم تصاعد العنف وتعدد انمائه في المجتمعات الى بعض الظروفات النظرية التي قدمها (هوبز وفرويد)، وتلك الظروفات التي ترى في العنف مجرد نزعة مرتبطة بطبيعة البشر للعدوان وايذاء الغير ماديا او معنويا لنيل حقوقهم سواء المشروعة او غير المشروعة، فالعنف في جوهره سواء كان فرديا ام جماعيا منظما هو مجرد وسيلة لا غاية تنشأ كتعبير عن خلل في البيئة المحيطة فيما يخلق حالة من عدم الاستقرار وغياب الامان الاجتماعي<sup>(3)</sup>.

اذن فقد تعددت المفاهيم والمصطلحات التي تحاول توضيح العنف ولكن يبقى التعريف السائد والمتداول داخل المجتمعات هو الاستخدام غير المشروع للقوة المادية بأساليب متعددة لإلحاق الاذى بالأشخاص والاضرار بالممتلكات ويتضمن ذلك معانٍ العقاب والاغتصاب والتدخل في حريات الاخرين وعادة ما يدخل العنف بعدة مراحل وهي:

أولاً: نشأة الصراع حيث غياب التوافق بين الاطراف الداخلة في العنف من حيث الاهداف والمطالب.

ثانياً: تصاعد الصراعات والتدخل حل الازمة، حيث تصاعد العنف بين الاطراف وهي هنا الدولة والجماعات من خلال المناوشات والصدامات سواء الكلامية او المسلحة او من خلال احداث نوع من الفوضى السياسية او الاقتصادية بهدف تدمير نظام ما والتي قد تؤدي الى وجود الالاف من الضحايا من كل الاطراف المتصارعة.

ثالثاً: استمرار وتواءر العنف حيث دخول الاطراف المتصارعة حالة حرب مما يضعف من فعالية المؤسسات المدنية ويصعد من حجم خسائر الاطراف والتي قد يدفعها الى بعض التنازلات والمفاوضات.

رابعاً: تحسن الصراع، حيث تبدأ المفاوضات ويتم وقف المناوشات المسلحة بين الاطراف الداخلة في العنف لكن هذه المرحلة قد تفشل في التوصل الى اتفاق او لاتخاذ التفاوض ستارا لكسب الوقت لإعادة تنظيم الميليشيات المسلحة.

خامساً: تحول الصراع، والذي بموجبه يتم حدوث تحول في ميزان القوة بين الاطراف المتنازعة من خلال حدوث انتصار ولو كان جزئيا من قبل طرف على الآخر من خلال انتقال السلطة والنفوذ الى طرف ما ومن ثم ظهور مؤسسات جديدة تحل محل القديمة<sup>(4)</sup>.

ولكن ما هي علاقة العنف بالفضاء السياسي، هنالك ثمة اتفاقا بين اغلب الكتاب والخللين والدارسين في هذا المجال وعلى راسهم (كارل ماركس) ان العنف في الثورة احدى وسائل الطبقة البروليتارية لرفع القهر عنها، فنظر الى ان استخدام الاساليب السلمية او العنيفةثناء الثورة على انه امر يتعلق بالтикبيكات التي من خلالها تتحقق اهداف الثورة، وهذا يعني ان العنف هو استخدام القوة المادية او التهديد باستخدامها من اجل تحقيق اهداف سياسية وادا كانت السياسة هي صراعاً بالأساس على القيم فان الصراع قد يصل الى مرحلة قصوى بحيث يتحول الى عنف.

اذن هنالك ترابطٌ بين القوة والعنف فاذا كان العنف هو سلوك موجه ضد الآخرين فان القوة هي الاستخدام العقلي او التهديد باستخدام العنف ضد الآخرين، اذن فان هنالك عوامل عديدة تدفع نحو ظاهرة العنف السياسي من بينها العوامل البنوية، الاستلاب السياسي، الحرمان، عوامل ايدولوجية، عوامل مادية، تقاليد المجتمع، اضافة الى اشكاله المختلفة على المستوى الوطني او على المستوى الدولي الذي يطلق عليه صفة الارهاب.

وهذا يعني بوجود علاقة بين العنف والسياسة وبالتالي ارتبطت انواعه بمدى علاقته بالمسائل السياسية واهم انواعه هي:

1. الاغتيال السياسي وهو احدى ادوات مواجهة الخصوم السياسيين عبر تصفيتهم.
2. عنف الجماعات المسلحة.
3. العنف المجتمعي، فمع ضعف المؤسسات الامنية للدولة يزداد العنف الاجتماعي خاصة وان المواطنين يرون انه لا يوجد رادع لاستخدامهم القوة للحصول على حقوقهم سواء المشروعة او غير المشروعة وتتمثل دول التغيير العربية نموذجاً لارتفاع العنف الاجتماعي خاصة مع ضعف الدولة وعدم قدرتها على فرض سيطرتها الامنية لإنقاذ القانون.
4. العنف عبر الاقليمي، وهو يمثل نوعاً من العنف العابر للحدود حيث تتشابك فيها الجماعات المسلحة لاسيما ان لديها مغذيات من السلاح والتمويل.
5. العنف الطائفي، ان ضعف الدولة في تأدية وظائفها وخاصة الامنية والاجتماعية سمح ببروز الانتماءات الاولية والتي غدت العنف، فمن اسباب شيوخ الطائفية السياسية هي التنشئة المشوهة في الاسرة وتحديداً النظرة الى الثالث (الكون، الخالق، الفرد) وال العلاقات بينهما وغياب فكرة ان الطائفية اعتقاداً قابلاً للتغيير ومن الخطأ توارثه<sup>(5)</sup>.

وهنا يمكن القول ان العنف هو بمثابة مرآة عاكسة للبيئة المحيطة بكل اشكالاتها وترتبط درجة ديمومته من عدمه في المجتمع بطبيعة تعاطي الانظمة مع حالة المجتمع، فكلما كان العنف أكثر تعبيراً عن عوامل بنائية كغياب العدالة او الحرمان النسبي للمجتمع او ضعف الدولة في

**تطبيق القانون وغياب احتكار القوة المشروعة او محاولة فئة معينة للاستحواذ على الثروة والسلطة واقصاء بقية المجتمع.**

لقد اكتسب العنف تجذرا في المجتمع بل وتطورت انمائه ودرجات حدته خاصة اذا لم تنتهج السلطات الحاكمة ما يوحى للمجتمع بأنها جادة او على الاقل تسوق له عملا متبعا بسياسات واضحة متفق عليه بين اطراف المجتمع تقلل من حواجز العنف، وهذا يعني وبالتالي ان العنف كلما يخرج من دائرة الفرد الى الجماعة المنظمة التي تملك الهوية وانتماء مشتركاً أصبح من الصعب ردعه او معالجته.

**والتساؤل الذي يطرح نفسه: هل للعنف مشروعية؟** عادة ما ترتبط مشروعية العنف باحتكار جهة السلطة الشرعية والسيادة له وفق القواعد القانونية وتوظيفه في فرض الامن والنظام والاستقرار في المجتمع ومن ثم تتعين السلطة بالاستقلالية والاقتدار والاستئثار بأدوات القهر الاجتماعي ومكمن المشروعية هو احتكار صياغة القواعد القانونية وفرضها على المجتمع وانزال العقاب على مخالفيها في نطاق التفويض المجتمعي القائم على الرضا والارادة الجمعية المنشقة عن العقد الاجتماعي المؤسس للدولة والحافظ لكيان المجتمع وتصاعد قدرة السلطة على احتكار العنف من خلال ربط التمثيل الدبلوماسي بالوفاء بالاحتياجات والانجاز بما يحول دون اللجوء المتكرر لأدوات القهر<sup>(6)</sup>.

وهذا يعني هنا ان معناه معاكسا للعنف غير المشروع والذي لا يستند الى اسس قانونية او شرعية سياسية بحيث يستهدف العنف الایذاء العبلي وليس الضبط الاجتماعي وحفظ الامن والنظام سواء كان مصدره السلطة الشمولية او جماعات راديكالية او ارهابية اذ يتتحول العنف الى اداة لتحقيق مصالح ذاتية سواء للتشبيث بالسلطة او تفكير بنية المجتمع او اعادة توزيع عوائد التنمية فضلا عن العصابات الاجرامية الاهادفة الى الاثراء غير المشروع حيث يؤدي العنف في اقصى حالاته الى الفوضى المجتمعية مع فقدان السلطة لقدرها الاستيعابية بحيث يصبح النزوع الفطري للعنف المحدد الاساس للتفاعلات المجتمعية واداة حسم التعارض في المصالح بين الجماعات والطوائف المتاحرة بما قد يصل الى الصراع الاهلي للهيمنة على السلطة التي تحول

لأداة لتهديد المجتمع وترجح مصالح طائفة او طبقة اجتماعية بما يكمل دائرة التصدعات المجتمعية.

اذن فهناك علاقة ارتباطية طردية بين غياب شرعية الحاكم وارتفاع حدة العنف وغياب الشرعية يرتبط بشكل مباشر بحالة الاستبداد السياسي والتي لها العديد من الاسباب منها:

1. الطبيعة الاستبدادية للحكام والتي تتجسد في السيطرة والتمسك بالسلطة وقمع المعارضة وغيرها من الممارسات التي باتت تعرف بغيرها من مفردات محددة مثل شخصنة السلطة، الاستبداد، الشمولية، الدكتاتورية وغيرها.

2. غياب التشريعات الضامنة لحقوق الانسان وحرياته وعدم الالتزام بها في حالة وجودها بالإضافة الى تقييد حق المواطن في المعارضة والمشاركة في الحياة السياسية.

3. وجود ثقافة استبدادية متصلة في الفرد والمجتمع والدولة، تتعارض مع قيم الحرية والمساواة والحقوق وتكرس في ذات الوقت ثقافة الخضوع والطاعة والقبول بالظلم<sup>(7)</sup>.

اذن فالعنف يفترض ان يختلف عن استخدام القوة بطريقة شرعية وضمن نظام اجتماعي معين فعلماء الاجتماع يعتبرون قياس العنف معيارا رئيسا للتعرف على النظام الاجتماعي وتقدير درجة استقراره لأن كل المجتمعات تنطوي على قدر معين من العنف وذلك اما بسبب عدم تلاحمها او اندماج عناصرها او لسبب سوء اداء الوظائف التي يقوم بها التنظيم الاجتماعي. كما ويعتبر بعض علماء الاجتماع ومنهم (هورويتز) الى مقاولة العنف بالاستقرار والذي وضع عدة مقاربات هي<sup>(8)</sup>:

1. الاستقرار هو فقدان العنف فالبلدان التي لا تقع فيها الا اعمال عنف ضئيلة تعتبر مستقرة.

2. الاستقرار السياسي هو بقاء الحكومة مدة طويلة اذ كلما بقىت الحكومة زمانا اطول في السلطة كلما غدا النظام مستقرا أكثر.

3. فقدان التغيير البنيوي.

اما (سبينوزا) فيرى ان امتلاك الدولة للسلطة واحتقارها للعنف ولجوءها للقمع وسيلة الغاية منها تحقيق الضمان الامثل للحريات شرط ان لا تكون بيد هيئة او شخص كي لا تحول

الدولة الى مؤسسة استبدادية قمعية، الا انه لم يطرح كيفية معالجة الاستبداد اذا انفرد حزب واحد او هيئة واحدة بهذه السلطة وسيرها وفق اغراضه للبقاء في السلطة<sup>(9)</sup>.

## المبحث الثاني

### *Section Two*

#### **العوامل الدافعة الى العنف وعدم الاستقرار السياسي في العراق**

#### *The driving factors for violence and political instability in Iraq*

ان اجواء الارتكاك التي سادت الداخل العراقي لم تنتهي بانتهاء العمليات الحربية بل ان العكس هو الصحيح اذ ان حالة الفوضى التي خلفتها الحرب اعمال النهب والسلب وتسوية الحسابات القديمة وانعدام الامن بشكل عام امست هي الاخرى توصف بأنها ازمة انسانية<sup>(10)</sup>.

فخلق الاحتلال حالة من الاستقرار والفوضى وانعدام الامن، فأصبحت مسألة التجاوز على القانون حالة اعتيادية في ظل غياب الرقابة على ممارسة الافراد وانعكست افرازات الوضع على المجتمع والتي ادت الى خلق اخطر الازمات التي واجهت وما زالت تواجه العراق منذ احتلاله هي تلك التي تتعلق بتكون الهوية الوطنية العراقية<sup>(11)</sup>.

فلقد كشف تفكك اوامر الاندماج والتكميل الداخلي بجلاء عن الفجوة بين النخبة السياسية الحاكمة في العراق بعد الاستقلال ونزعها التحديسي وايدلوجيا الفكر القومية العربية الجامحة التي تبنتها من جهة وبين مستويات تطور الشروط الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والرمزية والتي تؤسس لشروط بناء الامة والدولة الوطنية العراقية الحديثة من جهة اخرى، في هذا السياق يمكن فهم التغير البنيوي في عمليات بناء الامة العراقية، كما يلاحظ ايضا ان النخبة السياسية العراقية الجديدة بعد الغزو الامريكي كشفت عن انحيازها لقواعد القوة العرقية والمذهبية والقومية التي تنتهي اليها والتي تستند اليها في الوصول الى السلطة والاستمرار فيها وبالتالي فقد بات تأسيس تلك النخبة لشرعيتها العرقية من التعبير عن مصالح عرقية ضيقة وهي السمة الرئيسية التي ولدت العنف داخل العراق<sup>(12)</sup>.

وهنا نجد ان العنف الشعبي الذي ساد الداخل العراقي بعد عام 2003 والذي قام به الافراد والجماعات المنظمة وغير المنظمة سعيا وراء تحقيق اهداف سياسية واجتماعية واقتصادية

وبوسائل مختلفة، فعمليات التخويف والتهديد والاختطاف من اجل الفدية اثرت على حياة العراقيين العاديين ومثل تلك الاعمال كانت ذات دلالات طائفية<sup>(13)</sup>.

وقد كان هنالك العديد من العوامل الدافعة الى العنف واهما:

### **اولاً: العوامل الداخلية:**

#### *First :the internal factors:*

وهي محمل العوامل التي ظهرت على الساحة العراقية الداخلية وبالتالي ادت الى خلق حالة عدم الاستقرار السياسي والذي اثر بدوره على النواحي الاجتماعية والسياسية والامنية وكان منها:

#### 1. العامل السياسي:

#### *The political factor:*

فهنالك ثلاثة عوامل اساسية تؤثر بشكل كبير في سياسات الجماعات والافراد داخل اي مجتمع وهي:  
اولاً: وجود المؤسسات السياسية التمييزية فالنظم السلطوية القمعية التي تتسم بضعف المؤسسات القضائية والاحزاب السياسية وعدم وجود احترام حقوق الانسان تحدد شرعية النظام مما يعكس على شراسة السياسات التي تلجأ اليها الجماعات خاصة في حالة وجود تنظيم ونخبة قوية بها.

ثانياً: الأيديولوجيات الاستبعادية والتي تقوم على اساس استبعاد التمايزات الثقافية مما يخلق نوعا من الشعور بالدونية من قبل الجماعات المختلفة ويدفعها الى اللجوء الى العنف.

ثالثاً: سياسات النخبة التي يتم وضعها من قبل قادة الجماعات المختلفة وتؤثر في طبيعة وحدة السياسات المستخدمة ومن ثم في استمرار نتائج العنف<sup>(14)</sup>. فقد ولد العنف تداعيات اجتماعية وبشرية كبيرة منها ظاهرة التصفيات الجسدية التي اصبحت مظهرا من مظاهر الفوضى الداخلية في العراق بعد عام 2003 وشملت تلك الاغتيالات والتصفيات للرموز السياسية والدينية واساتذة الجامعات والادباء والصحفيين وبالتالي احدثت انعكاسات خطيرة على المجتمع العراقي من الداخل.

## 2. ازمة الهوية

### *The identity crisis:*

ان الهوية قد تحول الى سلاح ضد الاخرين عندما تلبس لباس التعصب ضد الاخرين، فترى جماعة ما ايا كانت انتماءاتها الاولية (دينية، طائفية، مناطقية) ان هويتها ارقى من الاخرين مما يسوغ لها ممارسة الاقصاء والاستبعاد للآخرين، فهشاشة الدولة الوطنية وضعف تكوينها ومؤسساتها السياسية الحديدة الاحزاب والمنظمات السياسية وضآللة المجال السياسي او انعدامه فيها تفتح جميعها الباب امام تسرب الفيروس المذهبي الى السياسة والمجال السياسي والفتوك به، فتلك الهشاشة هي البيئة المناسبة لانتعاش ونمو الظاهرة المذهبية كظاهرة سياسية واقتحامها الحياة العامة كفاعل كبير<sup>(15)</sup>.

ان تناami مشاعر الانتماء الطائفي قاد الى موجة عارمة من التعصب الطائفي لدى الشيعة والسنّة، فمشاعر الخوف من تكرار الماضي لدى الشيعة تقابلها مشاعر الخوف على المستقبل واحتمال التمييز لدى السنّة عمقت وبالتالي من ازمة الثقة بين الطرفين وتنامت بفعلها مشاعر الولاء الضيق لديهما بعيدا عن الانتماء الاسمي للوطن<sup>(16)</sup>.

## 3. العامل الاجتماعي:

### *The Social Factor:*

ان المدخل الاجتماعي ضروري جدا لفهم الصراعات الداخلية لأي مجتمع فهو يرتبط بالمحيط الاجتماعي للفرد او الجماعة المتصارعة فذلك المحيط يتضمن عوامل اكثراً شمولية في تفسير الصراعات كالقيم والادراك والموارد والاصول العرقية والاجتماعية وغيرها وينطلق هذا المدخل من الصراع الذي يحدث نتيجة غياب الانسجام والتوازن والنظام والاجماع في محیط اجتماعي معين وكذلك نتيجة وجود حالات عدم الرضا حول الموارد المادية مثل السلطة والدخل او تعبيرا عن مصالح ترتبط بأصول دينية واثنية او اخطاء في الادراكات المتباينة داخل المجتمع<sup>(17)</sup>.

كما تعد وكالات التنمية الاجتماعية اهم منظومة اجتماعية قادرة على احتواء اعمال العنف الا ان تراجع دورها قبل وبعد عام 2003 ممثلة بكل من الاسرة والمدرسة والجامعة ودور

العبادة ووسائل الاعلام والاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني كان واحدا من الاسباب الاساسية وراء استشراء العمليات الارهابية وتولد العنف في العراق لما بعد الاحتلال<sup>(18)</sup>.

#### 4. العامل الاقتصادي:

##### *The Economical Factor:*

ان تردي الوضاع الاقتصادي لوطني الدولة والرغبة في التغيير سريعا فضلا عن غياب سياسات جذرية لمعالجة قضية العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروات سوف يؤدي ذلك الى احتجاجات فئوية تكون بمثابة حاضنة للعنف وهنا تجد الغالبية من الناس ان العنف يعد متنفسا للتعبير عن غضبهم من السياسات الداخلية القائمة.

اذن فهنا توجد علاقة جدلية بين الاقتصاد والعنف فالعوامل الاقتصادية (عدم العدالة في توزيع الدخل، انتشار الفقر، البطالة) تعد من اهم العوامل وراء العنف السياسي ومترافة معها العديد من الظروف السياسية والتاريخية والثقافية لاسيما المتعلقة بطبيعة النظام السياسي القائم ومستوى التطور الديمقراطي الذي تمر به البلاد ومدى انتشار الفساد والرشاوي والمحسوبيّة<sup>(19)</sup>.

ايضا البطالة لها دور كبير ومؤثر في اثارة العنف وبالتالي تولد حالة عدم الاستقرار السياسي داخل البلد والتي تعود في اسبابها الى طبيعة الاقتصاد العراقي المحدودة النسبية وكذلك التنشئة الاجتماعية والثقافة العراقية التي لا تزال تسود قيم التواكل والاعانة الاجتماعية والتطبع للعمل الحكومي وكلها تعود الى اسباب نتائج الحرب مع ايران ثم دخول القوات العراقية الى الكويت وما تلاه من فرض عقوبات على هذا البلد، ان الاقتصاد العراقي لم يستطع توفير فرص عمل تكفي لاستيعاب الشباب القادر على العمل او الراغب فيه سواء عبر العمل الحكومي او عبر العمل الخاص، فضلا عن كون الاقتصاد العراقي الحالي ودوائر الدولة بشكل عام تعيش اثار الحرب بشكل مباشر وربما خطير مما تسبب بعدم وجود فرص عمل كافية امام الانسان العراقي<sup>(20)</sup>.

**5. العامل الاعلامي:***The Media Factor:*

ان لوسائل الاعلام دورا مهما في ازدياد ظاهرة العنف وتطبيقاته في الداخل بسبب ما ينشر من افلام وبرامج تلفزيونية سوف تطور قابليات العنف لدى الشباب خصوصا. كما يكون دور الاعلام من خلال تحشيد الرأي الشعبي الداخلي، لهذا نجد ان الاعلام وقع بيد الاستقطاب السياسي والذي سخر لصنع الكراهية بين التيارات السياسية والدينية.

فالاستقطاب السياسي داخل المجتمع سوف يوفر بيئة حاضنة للعنف فالمجتمعات التي بها انقسامات سياسية عميقه والتي قد تتأس على اختلاف اثنى . عرقي او ديني يمكن ان يصل بها العنف الى مرحلة قصوى عن طريق التطهير العرقي او الابادة الجماعية، بينما في المقابل فان المجتمعات المستقرة التي تتسم بدرجة كبيرة من التوافق وتوجد فيها مؤسسات قانونية وامنية يقل فيها العنف، فالبيئة السياسية الخبيثة اما ان تكون حاضنة او طاردة للعنف.

**6. العامل النفسي:***The psychological Factor:*

ان المجتمعات التي حكمتها انظمة استبدادية تتأثر سلوكياً وقيميًّا، فيظهر العامل النفسي تأثيره بشكل كبير حين يحدث التغيير السياسي لأي مجتمع من المجتمعات، حيث تنتاب المجتمع اعراض الثأر وغياب التسامح والعزل لبعض الفئات دون المراعة لحقوق الانسان كما حدث في العراق والذي وفر بيئة دافعة للعنف مع المختلفين فكريًا او حتى الرافضين لعملية التغيير بحسب ما نادى به بعض المخللين واصحاب الفكر بان ما حصل في العراق تحول ديمقراطي وليس احتلال.

في الوقت الذي ستؤثر فيه الثقافة العامة السياسية في التنشئة الاجتماعية السياسية بواسطة قيام بعض او كل هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية بالتأثير في الثقافة السائدة في المجتمع وهي تؤدي وظائفها وهذا يعني تأثر معظم هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية بالثقافة العامة السياسية وهو بذلك يعني اعادة التنشئة على الثقافة العامة السياسية القائمة نفسها اي

ان الثقافة العامة السياسية السائدة سوف تسهم في اعادة انتاجها عن طريق سيطرتها او تحكمها او تأثيرها في باقي او بعض هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية<sup>(21)</sup>.

كل تلك المحفزات صاحبتها ووثقتها اشكالاً عديدة فتزايادت جرائم القتل وارتفاع معدلات الخطف والاعتداء على الممتلكات الخاصة وال العامة وبالتالي عمقت ازمة الامان الاجتماعي بشكل حاد بعد التغيير الذي حدث في العراق عام 2003 وهو ما اضعف من شرعية الحكومات التي استلمت السلطة في العراق بعد هذا العام.

### **ثانياً: العوامل الخارجية:**

#### *Second: The External Factors:*

هناك العديد من العوامل والاسباب الخارجية التي زرعت بفعل القوى الخارجية الاقليمية

او الدولية واهما:

#### **1. التدخل الاقليمي:**

##### *Regional Intervention:*

يعد العامل الاقليمي من اهم العوامل لخلق حالة عدم الاستقرار السياسي داخل البلاد فيعد التأجيج الطائفي احد الوسائل المهمة والتي استخدمت من قبل دول الاقليم، الذي ساهم في خلق التوتر بين مكونات المجتمع العراقي، اذن فالظروف المحيطة هي التي تؤدي الى العنف وال الحرب الاهلية<sup>(22)</sup>.

فالطائفية مكون اقرب الى الغريزة وكيان مضاد للتاريخ بوصفه وعيها ذاتيا كما انها ممارسة تتعارض كليا مع منطق العقل والعقلانية، كل ذلك يجعل منها شكل من اشكال البنية التقليدية المغلقة والاكثر تخلفا للجتماع والسياسة والفكر والثقافة<sup>(23)</sup>.

#### **2. الاعلام الغربي والامريكي :**

##### *Western and American media:*

فقد لعبا على وتر مظلومية القوميات والطوائف خلال الفترات السابقة كالشيعة والاكراد والسنّة.

وهكذا اختلفت الوسائل التفكيكية في العراق، فتماسك اجهزة البنية الفوقية اصبح معه من الصعب تفكيك الدولة والمجتمع من داخله، اما تطلب الامر ازالة ذلك التماسك اولا ثم

تفكيك الدولة من خارجها ويعقبه تزويق النسيج الاجتماعي من داخله، فكان اجراءات الحصار الاقتصادي وتأثيراته الاجتماعية احدى الشروط الضرورية لاحتلال الدولة وتفكيكها ثم عزّلها عربياً واعادة ادماجها بالنظام الرأسمالي الجديد من خلال تكوينات الشرق الأوسط الكبير وقد تطلب تعميق حالة التفكيك للإدامة الفترة الزمنية للاحتلال والذي قاد الى اذكاء النعرات الإثنية والطائفية كإحدى الأدوات المساعدة على استدامة الفترة الزمنية للاحتلال<sup>(24)</sup>.

### 3. الاحتلال العسكري الأجنبي:

#### *Foreign Military Occupation:*

فكان التبرير الرسمي لعملية حرية العراق مجرد ذريعة فقط، فلم يولد الاحتلال الأمريكي للعراق سوى الاضطراب والعنف<sup>(25)</sup>. فكان هنالك قوى خارجية ومصالح خارجية بين دائرة الفريقين اشتغلت على التضاد واذكته وحصلت من ورائه على غنائم كبيرة، فالأمريكان اشتبهوا بسياسة (اضعاف الكل بواسطة الكل) ومثل الصراع الداخلي افضل وسائل تأكل القوة البشرية والاقتصادية ولم يتوقف الحد عند الأمريكيين كفاعلين بل ان جميع القوى الرئيسية للصراع الداخلية والخارجية اشتغلت في هذا الاطار والمسار وبنسب مختلفة ولأهداف متباعدة، فوصلت الحالة الى عمليات قتل واسعة داخل المجتمع العراقي وبمختلف اطيافه<sup>(26)</sup>.

في الوقت الذي وجدوا لقوتهم قوانين تحميهم حتى وان مارسوا العنف ضد ابناء الشعب العراقي خلال فترة تواجدهم على الاراضي العراقية فحصلت الولايات المتحدة على حصانة قواها وشركات القطاع الخاص الأجنبية المتعاقدة معها من الملاحقة امام القضاء العراقي مما شكل منهجاً واضحاً للإفلات من العقاب، وقد اشار تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان الصادر بتاريخ 9/6/2004 عن حالة حقوق الانسان في العراق في الفقرة 117 من التقرير الى هذه الحصانة من دون ان يعلق عليها بموجب القانون الدولي لحقوق الانسان وبخاصة الى تعارضها مع قرار لجنة حقوق الانسان رقم 2004/4/21 بتاريخ 72 والمتعلق بالإفلات من العقاب<sup>(27)</sup>.

وهذا يعني توظيف الولايات المتحدة الأمريكية لكافة القوانين الدولية التي تحمي قواها وافلامهم من العقاب عن الجرائم المرتكبة والتي تشكل جرائم حرب مستفيدة من البيئة السياسية

الدولية والتي لا تسمح بالتخاذل اي اجراء قانوني ضد الولايات المتحدة الامريكية في مجلس الامن او بقية المؤسسات التابعة للأمم المتحدة<sup>(28)</sup>.

### **المبحث الثالث**

#### *Section Three*

## **تداعيات العنف على الاستقرار السياسي العراقي**

### **(مشاهد مستقبلية)**

#### *The repercussions of violence on Iraq's political stability (future scenes)*

عندما يختل التوازن القائم في ادارة الدولة من خلال المتضمنات التفكيكية على الصعيد الجغرافي فان اذكاء الصراعات الاثنية في اطار ما يطلق عليه (الفوضى الخلاقة) يساعد ذلك على تعزيز وتسريع حالة التفكك ولاسيما اثناء مرحلة التحول الى حالة الاندماج المستهدفة، وقد اعتمدت هذه المنهجية من قبل النظام الرأسمالي الجديد في العديد من البلدان وفي مقدمتها العراق ويوغوسلافيا وافغانستان<sup>(29)</sup>.

فقد وصل عدد القتلى خلال شهري تموز وآب 2006 فقط من المدنيين الى 995، 6 الاف شخصا في جميع انحاء البلاد وتأتي هذه الانتهاكات لحقوق الانسان نتيجة للأعمال المشتركة للجماعات المتمردة التي استهدفت قوات الامن العراقية والقوات المتعددة الجنسية، واستخدمت الجماعات المسلحة وسائل ارهابية من اجل تصعيد حالة انعدام الامن والحوادث الطائفية والتي بدورها تشير حلقة مفرغة من العنف وعمليات القتل الانتقامية مسببة حالة من عدم الاستقرار في عموم البلاد<sup>(30)</sup>.

فحالة الشلل والضعف التي عاشتها الشراكة الوطنية خلال الفترة الماضية جعلها عاجزة عن التعاطي مع احتياجات المواطنين من منطلق القوة والوحدة وعبر الازمات التي تعيشها مسيرتها والتي يفترض ان تكون طبيعية واعتبادية مما يدل على ان الازمة التي كانت تعيشها العملية السياسية ازمة بنوية رافقتها منذ بوادر تشكيلها حيث اعتمدت في بنائها قواعد وركائز

لم تهيء الارضية الصلبة والبنيوية لإقامة لها قادرة على تحمل الصدمات والاهتزازات التي تعرضت لها العملية السياسية من وقت آخر.

فالمملكة العراقية في عام 2006 قامت بعدة عمليات لحماية الامن الداخلي اطلق عليها (عملية الى الامام معا) في محاولة لاستئصال العنف في العاصمة في 25 تموز قامت الحكومة بتمديد حالة الطوارئ الى 30 يوماً، والتي ادت نتائجها الى انخفاض اعداد ضحايا العنف في العاصمة وعودة الثقة بالحكومة من قبل المواطنين<sup>(31)</sup>.

بالإضافة الى انهيار الاقتصاد العراقي فحجم الاموال التي جرى نهبها وسرقتها او التي اسيء التصرف بها تزيد عن كلفة اعمار العراق والتي حددت بـ (56) مليار دولار وهي ضعف ما اجادت به ايدي النبلاء في مؤتمر الدول المانحة في مدريد والبالغة 33 مليار دولار ويساوي اكثر من نصف مديونية العراق والتي كانت مقررة والبالغة لغاية عام 2012 بحدود 120 مليار دولار<sup>(32)</sup>.

ان الوحدة الوطنية والوفاق الوطني والجامعة الوطنية ليست لعبة الوفاق السياسية ولا حتى المساومة بأفضل اشكالها بل هي النتاج الموضوعي والضروري لتكامل الشعب والدولة وأ المؤسسات الحقوقية والشرعية في عملية بناء الهوية الوطنية<sup>(33)</sup>.

ومن هنا لابد من صياغة العديد من المشاهد التي يمكن ان تولد لها ظاهرة العنف المستشري في العراق والتي تتزايد بين الحين والآخر والتي ستؤثر على مستقبل الاستقرار السياسي في العراق وبالشكل التالي:

### **اولاً: مشهد استمرار العنف:**

#### *First: The scene of the continuation of violence:*

ان من بين العوامل التي تشكل ملامح الشخصية العراقية الخوف من المستقبل بسبب الاوضطادات والانقلابات السياسية والغزوات العسكرية المتواصلة والتي اتسمت بالعنف الفائق والقسوة والمنهج الدموي وما رافقها من مجازر دموية قد جعلت المستقبل في نظر الفرد العراقي غامضاً وخيفاً ومحاطاً بالظنون والهواجس، وهذا الاحساس بحد ذاته سيشكل ضغطاً نفسياً وتوتراً

عصبياً يساهم في بلورة حالة القلق والشك والتشاؤم، وتدفع نحو درء الخطر والشر القادم وبالتالي اتباع التصرفات العدوانية المتسمة بالعنف<sup>(34)</sup>.

### **ثانياً: مشهد توقف العنف:**

#### *Second: The scene of the cessation of violence:*

وهذا المشهد يمكن ان يقوم من خلال استعمال عدد من الادوات ومنها:

1. نشر الديمقراطية الحقيقية بين ابناء الشعب العراقي دون تمييز اثنى او طائفى، وهذا الامر لا يمكن تحقيقه من دون بيئة مؤسساتية تضم مجلس نواب وانظمة تشريع وقضاء وانتخابات تعمل بطريقة صحيحة، مع تشجيع التنوع الثقافي والحضاري والاندماج الاجتماعي من قبل الحكومة<sup>(35)</sup>.
2. توسيع المشاركة السياسية، فتدني مستوى المشاركة السياسية ولاسيما في اوساط الشباب من مختلف الطبقات مثل بيئة حاضنة للعنف فمشاركة المواطنين في العملية السياسية تعد دلالة واضحة على عمق التطور السياسي للمجتمع وتؤدي دورا حيويا في ديناميات بناء الامة كما انها تمثل الية سياسية قديرة لها تأثيرها الفاعل في تطوير امماط جديدة من الولاء السياسي وبلورها من شأنها ترسیخ الاحساس بالذات وتعزيز الوعي بالهوية كما ان المشاركة تنطوي على حلول ناجحة لظاهرة العنف<sup>(36)</sup>.
3. الامتناع عن تحويل مؤسسات المجتمع المدني الى مؤسسات صراع بين الاحزاب والتنظيمات السياسية بما يعطى دورها او يصرفها عن اداء مهامها الاساسية في الدفاع عن المصالح المهنية والنقابية والاجتماعية والحقوقية والخيرية، وضرورة مراجعة مواد الدستور المختلف عليها والمسببة للاحتقان<sup>(37)</sup>.
4. على النظام السياسي ان يعمل على ان تكون ثقافته السياسية موجهة الى التنشئة الاجتماعية . السياسية بوصف الاخيرة جزءا من الولاء ومن ثم يعمل على اعادة تخطيط ورسم وتوجيه سياسات ومؤسسات التنشئة بما يخدم توحيد المجتمع العراقي واقامة السلم القيمي وصولا الى اقامة السلم المدني والدولة المدنية وعلى هذا الاساس من الافضل ان ينصب العمل على توجيه المناهج الدراسية ووسائل الثقافة والاعلام والاتصال ومؤسسات

المجتمع المدني بالشكل الذي يفرغها من كل ما يحرض على العنف والكرامة ورفض الآخر، فضلاً عن تعزيز ثقافة سمو القانون والامتثال له.

ان تحقيق التنشئة الاجتماعية . السياسية لابد من ان يصاحبه قيام منظومة قانونية تجرِّب الفرد بشكل لا شعوري على تجاوز بنى النظام والمجتمع التقليدي وتعطي دفعه قوية لكي تكون هذه التنشئة موازية للثقافة السياسية التي يبيتها النظام ويجب ان تتضمن هذه المنظومة تجريم ما يأتي:

أولاًً: تجريم كل ما يدعوه ويحرض على الطائفية.

ثانياً: تجريم كل ما يحرض على العنف والكرامة ورفض الآخر.

ثالثاً: تجريم كل ما يلحق الضرر بالمجتمع والصالح العام.

رابعاً: تجريم كل ما يدعوه او يحرض على انتهاك القانون.

خامسًاً: تجريم اقامة الاحزاب والمنظمات والجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني على اساس الهوية الفرعية<sup>(38)</sup>.

والتساؤل الذي يطرح نفسه في حال عدم توقف العنف واستمراره ما هو الرقم الذي يصله عدد سكان العراق لاسيما وان عدد السكان وبحسب احصاء عام 2013 بحدود 31 مليون و858 الف و480 الف نسمة<sup>(39)</sup>.

## الخاتمة

### *Conclusion*

في الختام نستطيع القول ان الاساس الذي تقوم عليه بناء الدولة هو التفاعل القائم ما بين الثقافة السياسية والقدرة الوظيفية والاقتصادية والقدرة الاستيعابية والاندماجية وهي الاسس التي يمكن من خلالها ان تسير عملية بناء الدولة . الامة في العراق بشكل سلس ومنظم فهي تتحقق العدالة التوزيعية، التماثل بين المجتمع والسلطة، منح الشرعية للنظام السياسي، والمشاركة السياسية الفعالة في السلطة وبالتالي فإنها تتجه نحو تحقيق وحدة الولاء والحس الوطني لعموم فئات وطوائف الشعب العراقي لأنهم سيشعرون بوحدة المصير والانتماء المشترك لوطن واحد هو العراق.

وبالتالي فان ظاهرة العنف السياسي التي شهدتها الداخل العراقي منذ عام 2003 لغاية عام 2013 والتي تنوّعت مسبباً لها واهدافها وسمياتها قد حصدت ارواح الالاف من ابناء الشعب العراقي والذي ذهبوا لأسباب حتى لم تكن معروفة لذويهم فاختلطت الاسباب على الجميع، حيث يمكن التوصل الى نتيجة مفادها وهي ان الاسباب الداخلية والعوامل الخارجية والتي تناغمت مع بعضها لأجل ان تسبب العديد من اشكال العنف داخل العراق وبالتالي سيادة عدم الاستقرار السياسي الذي شهدته العراق منذ قيام الاحتلال وحتى الوقت الحاضر بل ان خروج المحتل من الاراضي العراقية لم يخفف من حالات العنف بل ان سنوات معينة شهدت تزايداً مروعاً في استخدام مظاهر العنف ضد مختلف اطياف الشعب العراقي.

### **الاستنتاجات:**

#### *Conclusions:*

1. للعاملين الداخلي والخارجي تأثير كبير ومهم في اثارة حالة عدم الاستقرار السياسي في العراق ولسنوات طويلة .
2. الخوف من المستقبل جزء من ملامح الفرد العراقي لما كان يعني من اضطرابات وانقلابات سياسية وغزوّات عسكرية اتسمت بالعنف والقسوة مما جعل المستقبل في نظر الفرد العراقي غامضاً وغير مستقرّاً.

3. الاستقطاب السياسي داخل المجتمع سيكون السبب لتوفير بيئة حاضنة للعنف وبالتالي عدم الاستقرار السياسي.

الهوا مش

## *Endnotes*

- (1) ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، بيروت، دار النهضة العربية، 2008، ص 432.

(2) المصدر السابق نفسه، ص 433.

(3) خالد حنفي، المربع الصفر: البيئة الانتقالية المحفزة على العنف بعد الثورات، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 193 توز 2013، ملحق اتجاهات نظرية، ص 3.

(4) مي محيب، الاستبعاد البنيوي :الانتيماءات الاولية كمدخل للعنف بين المجتمع والدولة، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد 193، توز 2013، ص 13.

(5) خضر عباس عطوان، مستقبل ظاهرة العنف السياسي في العراق، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 330 اب 2006، ص 36.

(6) مريم وحيد، اثر الاحتقان :الاشكال الجديدة للعنف في المراحل الانتقالية، مجلة السياسة الدولية، العدد 193 توز 2013 ملحق اتجاهات نظرية، ص 7.

(7) سالم توفيق التحتفي، ازمة الدولة القومية المعاصرة التفكيك والاندماج، مجموعة باحثين، الدولة الوطنية المعاصرة ازمة الاندماج والتفسير، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، اب 2008. ص 93.94.

(8) صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1990، ص 610.611.

(9) هيثم غالب الناهي، تفتیت العراق :انجذاب السلم المدني والدولة العراقية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1، كانون الثاني 2013، ص 244.

(10) مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، في ظل حروب عادلة: العنف والسياسة والعمل الانساني، ط 1، 2006، ص 274.

- (11) اثار كاظم مفتن القيسي، نحو استراتيجية اقليمية لمكافحة الارهاب في الشرق الاوسط/العراق منطلقا: دراسة مستقبلية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، قسم الاستراتيجية، جامعة البحرين، 2012، ص 126.
- (12) نبيل عبد الفتاح، انتفاضة الإثنيات: ازمات الاندماج القومي ونزاعات الهويات بعد الثورات العربية، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد 193 توز 2013، ص 15.16.
- (13) التقرير الخاص بحقوق الانسان 1/توز . 31 /اب/2006، مجلة المستقبل العربي، العدد 333، تشرين الثاني، 2006، ص 138.
- (14) مي مجيب، مصدر سبق ذكره، ص 10.
- (15) عبد الله بلقزيز، المذهبية: تاريخنا وراهننا واحتارنا، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 423 ايار 2014، ص 36.
- (16) حسن لطيف الزبيدي واخرون، العراق والبحث عن المستقبل، المركز العراقي للبحوث والدراسات ط 1، النجف الاشرف بيروت/ايام 519 520 2008، ص 139.
- (17) خالد حنفي علي، الصناديق المنغلقة: مداخل تفسير الصراعات الداخلية في دول الربيع العربي، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الاهرام، العدد 190 اكتوبر، 2012، ص 8.
- (18) دنيا جواد، الارهاب في العراق .. دراسة في الاسباب الحقيقة: دراسة تحليلية لأسباب الارهاب في العراق ومتغيراته الاجتماعية والسياسية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 43، توز . كانون الاول 2011، ص 132.
- (19) مجدي صبحي، رؤية نقدية: مدخل نظري للاقتصاد السياسي للعنف، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد 197، توز 2014، ص 31.
- (20) خضر عباس عطوان، البطالة والعنف في المجتمع العراقي، رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، بدون تاريخ، ص 112.
- (21) رعد حافظ سالم، مبادئ الثقافة السياسية/دراسة اجتماعية تحليلية مقارنة، القاهرة، المكتب المصري للمطبوعات، 2011، ص 45.
- (22) موقع انترنيت، الطائفية وانهيار الدولة العراقية الحديثة . ملاحظات مكثفة، المركز الخبري لشبكة الاعلام العراقي:

<http://kitabat.com/index.php?mod=page&num=19122&lng=ar>

- وينظر كذلك: نعم نذير شكر، دور الثقافة والتعليم في بناء الدولة الحديثة (العراق انموذجاً)، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 57، نيسان 2014.
- (23) ميشم الجنابي، فلسفة الهوية الوطنية العراقية، دار ميزوبوتاميا، بغداد، ط1، 2012، ص70.
- (24) سالم توفيق النجفي، ازمة الدولة القومية المعاصرة التفكيك والاندماج، مجموعة باحثين، الدولة الوطنية المعاصرة ازمة الاندماج والتفكيك، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، اب 2008. ص16.
- (25) حسن لطيف الزبيدي وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص519.
- (26) باسيل يوسف بجك، الآليات القانونية الأمريكية لإفلات قوات الاحتلال من تبعات جرائم تعذيب المعتقلين في العراق، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 328، حزيران 2006، ص125.
- (27) سعد حسين فتح الله، الاحتلال وانتهاك حقوق الإنسان في العراق، مجموعة باحثين (بصمات الفوضى اثر الاحتلال الأمريكي في العراق)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ط1، 2013، ص57 وما بعدها .
- (28) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، في ظل حروب عادلة: العنف والسياسة، مصدر سبق ذكره، ص278.
- (29) سالم توفيق النجفي، مصدر سبق ذكره، ص13.14.
- (30) التقرير الخاص بحقوق الإنسان 1/تموز . 31 /اب/2006، مجلة المستقبل العربي، مصدر سبق ذكره، ص129.
- (31) التقرير الخاص بحقوق الإنسان 1/تموز . 31 /اب/2006، المصدر السابق نفسه، ص135.
- (32) عبد علي كاظم المعموري، اثر عنف الدولة في هدر الامكانيات وسوء تخصيص الموارد في العراق، مجلة رؤية، مركز رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد1، كانون الثاني 2012، ص125.
- (33) ميشم الجنابي، مصدر سبق ذكره، ص84.
- (34) رعد حافظ سالم، الشروط النفسية والاجتماعية للتوجهات والسلوكيات السياسية : دراسة نفسية اجتماعية سياسية تحليلية، القاهرة، المكتب المصري للمطبوعات، 2012، ص146.

- (35) خضر عباس عطوان وشيماء معروف فرحان، الحكم الصالح والتنمية البشرية :رؤية لادارة برنامج للحكم الصالح في العراق، مجلة رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العدد 2 نيسان 2012، ص124.
- (36) التقرير الاستراتيجي العراقي 2010 . 2011 ، تقديم د.عبد علي كاظم المعموري، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العراق، ص186.
- (37) وليد سالم محمد، الثقافة السياسية واهميتها في مؤسسة السلطة وبناء الدولة في العراق، الرؤية والآليات، المجلة العربية للعلوم السياسية، تصدر عن الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العددان 41 .42 ، شتاء وربيع 2014، ص133.
- محجوب الروبيري، فقه الضحية: المعضلة الشيعية في ظل الصحوة العربية الثالثة، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد 193 تموز 2013، ص20.

**المصادر***References*

**أولاً : الكتب**

*First: Books:*

- I. حسن لطيف الزبيدي وآخرون، العراق والبحث عن المستقبل، المركز العراقي للبحوث والدراسات ط1، النجف الأشرف بيروت/ايار 2008.
- II. خضر عباس عطوان، البطالة والعنف في المجتمع العراقي، رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، بدون تاريخ، .
- III. سعد حسين فتح الله، الاحتلال وانتهاك حقوق الإنسان في العراق، مجموعة باحثين (بصمات الفوضى اثر الاحتلال الامريكي في العراق)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ط1، 2013.
- IV. سالم توفيق النجفي، ازمة الدولة القومية المعاصرة التفكيك والاندماج، مجموعة باحثين، الدولة الوطنية المعاصرة ازمة الاندماج والتفسكك، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، اب 2008.
- V. صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1990.
- VI. رعد حافظ سالم، مبادئ الثقافة السياسية، دراسة اجتماعية تحليلية مقارنة، القاهرة، المكتب المصري للمطبوعات، 2011.
- VII. رعد حافظ سالم، الشروط النفسية والاجتماعية للتوجهات والسلوكيات السياسية: دراسة نفسية اجتماعية سياسية تحليلية، القاهرة، المكتب المصري للمطبوعات، 2012.
- VIII. ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، بيروت، دار النهضة العربية، 2008.
- IX. هيثم غالب الناهي، تفتیت العراق : انھیار السلم المدني والدولة العراقية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، كانون الثاني 2013.

X. مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، في ظل حروب عادلة : العنف والسياسة والعمل الانساني، ط1، 2006.

XI. ميثم الجنابي، فلسفة الهوية الوطنية العراقية، دار ميزوبوتاميا، بغداد، ط1، 2012.

### **الدوريات والمجلات:**

#### *Journals and magazines:*

I. باسيل يوسف بحك، الاليات القانونية الامريكية لإفلات قوات الاحتلال من تبعات جرائم تعذيب المعتقلين في العراق، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 328، حزيران 2006.

II. التقرير الاستراتيجي العراقي 2010 . 2011، تقديم د.عبد علي كاظم المعموري، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العراق.

III. التقرير الخاص بحقوق الانسان 1/تموز . 31 /اب/2006، مجلة المستقبل العربي، العدد 333، تشرين الثاني، 2006.

IV. خالد حنفي علي، الصناديق المنغلقة: مداخل تفسير الصراعات الداخلية في دول الربيع العربي، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الاهرام، العدد 190 اكتوبر، 2012.

V. خالد حنفي، المربع الصفر: البيئة الانتقالية الخفزة على العنف بعد الثورات، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 193 تموز 2013، ملحق اتجاهات نظرية.

VI. خضر عباس عطوان، مستقبل ظاهرة العنف السياسي في العراق، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 330 اب 2006.

VII. خضر عباس عطوان، ود. شيماء معروف فرحان، الحكم الصالح والتنمية البشرية : رؤية لإدارة برنامج للحكم الصالح في العراق، مجلة رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العدد 2 نيسان، 2012.

- VIII. دنيا جواد، الارهاب في العراق .. دراسة في الاسباب الحقيقة : دراسة تحليلية لأسباب الارهاب في العراق ومتغيراته الاجتماعية والسياسية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 43، تموز .كانون الاول 2011.
- IX. عبد الله بلقزيز، المذهبية: تاريخنا وراحتنا واحتضارنا، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 423 ايار 2014.
- X. عبد علي كاظم المعموري، اثر عنف الدولة في هدر الامكانيات وسوء تخصيص الموارد في العراق، مجلة رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد 1، كانون الثاني 2012.
- XI. مجدي صبحي، رؤية نقدية : مدخل نظري للاقتصاد السياسي للعنف، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد 197، تموز 2014.
- XII. محجوب الزويبي، فقه الضحية : المعضلة الشيعية في ظل الصحوة العربية الثالثة، ملحق تحولات استراتيجية ، مجلة السياسة الدولية، العدد 193 تموز 2013
- XIII. مريم وحيد، اثر الاحتقان : الاشكال الجديدة للعنف في المراحل الانتقالية، مجلة السياسة الدولية، العدد 193 تموز 2013 ملحق اتجاهات نظرية.
- XIV. مي مجيب، الاستبعاد البنيوي : الانتيماءات الاولية كمدخل للعنف بين المجتمع والدولة، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد 193، تموز 2013
- XV. نبيل عبد الفتاح، انتفاضة الانثنيات: ازمات الاندماج القومي ونزاعات الهويات بعد الثورات العربية، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد 193 تموز 2013،
- XVI. نغم نذير شكر، دور الثقافة والتعليم في بناء الدولة الحديثة (العراق انوذجا)، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 57، نيسان 2014

XVII. وليد سالم محمد، الثقافة السياسية واهميتها في مؤسسة السلطة وبناء الدولة في العراق، الرؤية والآليات، المجلة العربية للعلوم السياسية، تصدر عن الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العددان 41-42، شتاء 2014.

### ثالثاً: الرسائل

#### *third: Theses:*

I. اثار كاظم مفتن القيسي، نحو استراتيجية اقليمية لمكافحة الارهاب في الشرق الاوسط/العراق منطلقا: دراسة مستقبلية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، قسم الاستراتيجية، جامعة النهرين، 2012.

### رابعاً: موقع انتربنيت

#### *Fourth Internet websites:*

I. الطائفية وانهيار الدولة العراقية الحديثة - ملاحظات مكثفة، المركز الخبري لشبكة الاعلام العراقي.

<http://kitabat.com/index.php?mod=page&num=19122&lng=ar>

***Violence and its impact on political stability in Iraq After the year 2003: a study in the internal and external Factors***

*Prof. Dr. Kholoud Muhammad Khamis*

*Al-Mustansiriya University - College of Political Science*

*Assistant Lecturer Yathrib Khattab Mandeel*

*Tikrit University - College of Political Sciences*

*Abstract*

*There are many concepts and terms that attempt to clarify violence, but the prevailing and circulating definition within societies remains the illegal use of physical force in multiple ways to harm people and damage property, and thus create many results that have led to the creation of a state of political instability inside Iraq since 2003. The phenomenon of violence has varied In its causes and objectives, the internal causes and the external factors harmonized with each other in order to cause many forms of violence inside Iraq, and thus instability prevailed for many years. The exit of the occupier from the lands of Iraq did not reduce the cases of violence, but rather that certain years increased in the use of violence against the entire spectrum of the Iraqi people.*

